د. رمضان عبد الله العموري
كلية القانون/ جامعة خليج السدرة

أ.عطية على عطية قويرب
كلية الشريعة والقانون
الجامعة الاسمرية

تداعيات الهجرة غير النظامية في ظل جائحة كورونا [1]

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى بيان أسباب الهجرة وأليات مكافحتها دولياً، وبالأخص في ليبيا، وبيان مدى جدية الدول الأوروبية في مكافحة الهجرة غير النظامية، مع بيان مدى تأثير جائحة كورونا على هذه الظاهرة في ليبيا ومخاطرها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن المشرع الليبي اعتبر المهاجر مجرما؛ حتى يحد منها إلا أن ضعف التنمية البشرية والاقتصادية يدفع الشباب للهجرة وضعف الأجهزة الأمنية المسؤولة على المنافذ و أن اجراءات الدول الاوروبية تشجع على الهجرة الانتقائية، وأن جائحة كورونا تهدد المهاجرين والمواطنين الليبيين اذا لم تتم السيطرة على الفيروس ويجب ادارة ازمة الهجرة وجائحة كورونا وسلامة التدخل في احتواء الظاهرة والجائحة وفق خطط مدروسة، وإلا كانت النتائج كارثية.

وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة أوصت باهتمام بالتنمية البشرية والاقتصادية ووضع سياسة أمنية وتشريعية واقتصادية للحد من الهجرة وتقوية الأجهزة الأمنية المسؤولة عن

[1] - تاريخ استلام البحث: 16 – 12 – 2020م – تاريخ إجازته للنشر: 25-2-2021م

الحدود والمنافذ والاهتمام بالعقول والكفاءات حتى لا يفكروا بهذه الظاهرة وإجراء الفحوصات للمهاجرين في مراكز الإيواء والاهتمام بهم وتوعيتهم بمخاطر فيروس كورونا؛ حتى لا ينتشر وتفقد السيطرة عليه ويهدد حياة الجميع.

الكلمات المفتاحية: ظاهرة -الهجرة غير النظامية – جائحة – كورونا

Abstract

The study aimed to explain the causes of migration and the mechanisms to combat it internationally, especially in Libya, and to show the extent of the seriousness of European countries in combating irregular migration, with an explanation of the impact of the Corona pandemic on this phenomenon in Libya and its risks, and to achieve the objectives of the study, the descriptive approach and the analytical approach were relied on. The study reached several conclusions, the most important of which is that the Libyan legislator considered the immigrant a criminal. In order to limit it, however, the weakness of human and economic development drives young people to migrate and the weakness of the security services responsible for the ports and that the procedures of European countries encourage selective migration, and that the Corona pandemic threatens migrants and Libyan citizens if the virus is not controlled and the migration crisis and the Corona pandemic must be managed and the safety of intervention in Containing the phenomenon and the pandemic according to well-thought-out .plans, otherwise the results would be catastrophic

And based on the findings of the study, it recommended with interest in human and economic development, setting a security, legislative and economic policy to limit immigration and strengthening the security services responsible for borders and ports and paying attention to minds and competencies so that they do not think about this phenomenon and conducting examinations for immigrants in shelters, caring for them, and making them aware of the dangers of the Coronavirus; So that .it does not spread and lose control and threaten everyone's life

Key words: phenomenon - irregular migration - pandemic - corona

المقدمة:

الهجرة غير النظامية ظاهرة عالمية عمت مختلف الدول، و من المواضيع الهامة التي شغلت الدول الأوروبية والعربية، وخاصة ليبيا، لما لها من أثار سلبية، حيث اصبحت الهجرة غير النظامية ذات طابع عالمي، اذ تم تصنيفها في المرتبة التي تلى المتاجرة بالأسلحة والمخدرات([1]) .

ومما جعل هذه الظاهرة تزداد هو تردى الأوضاع الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والأمنية وعدم الإستقرار في العديد من الدول العربية، مما جعل المهاجرين يلجئون الى الهجرة غير النظامية باتجاه الدول الاوروبية، ومثال ذلك ما يحدث فى ليبيا واتخاذها دولة عبور الى اوروبا باعتبار موقعها الاستراتيجي، وأثر ذلك على الوضع فيها بانتشار الجريمة وزيادة معدلات الاتجار بالبشر وتهديد الامن([2]).

أهمية الدراسة النظرية:

اضافة معرفية فى هذا الموضوع، كما يمكن أن تكون منطلق لدراسات جديدة فى المستقبل.

أهمية الدراسة العلمية:

تكمن أهميتها في تحليل ظاهرة الهجرة غير النظامية وبيان دوافعها وأثارها المختلفة، ومدى تأثيرها على ليبيا من كافة الجوانب، وتحول هذه الظاهرة من طابع إنساني إلى طابع أمنى تستدعى المواجهة والمكافحة، وتقديم مقترحات وتوصيات موضوعية لمعالجتها والتوعية بمخاطرها.

أهداف الدراسة: وتتمثل فى الأتى:

- تحديد أسباب ودوافع الهجرة غير النظامية فى ليبيا.
- تحديد الاليات والتدابير الواجب اتباعها للحد من الهجرة غير النظامية.
- تحديد مدى جدية الدول الأوروبية فى مكافحة الهجرة غير النظامية من عدمه.
- جائحة كورونا ومدى تأثيرها على الهجرة غير النظامية.

---

[1] - محمد عربي ،الهجرة غير النظامية فى منطقة البحر الأبيض المتوسط، الطبعة الأولى، الجزائر، 2014،ص4

[2] - أبوزيد، محمد امحمد، الهجرة غير النظامية وأثرها على الامن القومي الليبي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2019، ص3

- تقديم توصيات لمعالجة هذه الظاهرة الخطرة وبالأخص فى ليبيا .

مشكلة الدراسة: تتمحور إشكالية الدراسة حول الهجرة غير النظامية فى تطورها وتحول ليبيا من دولة يقصدها المهاجرون الى دولة عبور لهم، وخاصة فى الوقت الراهن بعد الإجراءات المشددة للدخول من الدول الاوروبية، وضعف الرقابة على الحدود الليبية أدى إلى ازدياد هذه الظاهرة عبر شمال أفريقيا ومن هذا المنطلق يأتي البحث للإجابة على التساؤلات الأتية:

1- ما أسباب ودوافع الهجرة غير النظامية الى ليبيا ؟

2- مدى قيام السلطات الليبية بوضع تشريعات رادعة ومراقبة الحدود للحد من هذه الظاهرة؟

3- مدى تأثير الهجرة غير النظامية على ليبيا ؟

4- مدى جدية الدول الأوروبية فى الحد من الهجرة غير النظامية ومدى سعيها فى استقطاب الخبرات والعقول؟

5- مدى تأثير جائحة كورونا على الهجرة غير النظامية وعلى المهاجرين؟

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي و التحليلي، حتى تستطيع وصف هذه الظاهرة وبيان أسبابها وأثارها ومن ثم نتائج محددة بشأنها واعتمدت على خطة البحث كالتالي:-

المبحث الأول: ماهية الهجرة الغير النظامية.

المطلب الأول: التعريف بالهجرة غير النظامية .

المطلب الثاني: دوافع وأثار الهجرة غير النظامية.

المبحث الثاني: وسائل مواجهة الهجرة غير النظامية دوليا واقليميا.

المطلب الأول: الوسائل الدولية لمواجهة الهجرة غير النظامية

المطلب الثاني: الوسائل الإقليمية لمواجهة الهجرة غير النظامية .

المبحث الأول

ماهية الهجرة غير النظامية

نتيجة تطور هذه الظاهرة محل الدراسة وعبورها الحدود الوطنية إلى كافة الدول، حتى أصبحت تهدد مستقبلها، وللوصول الى مفهومها نتناول بالدراسة التعريف بها في المطلب الأول وبيان واثارها وذلك في المطلب الثاني .

المطلب الأول

التعريف بالهجرة غير النظامية و دوافعها

يطلق عليها عدة مصطلحات منها الهجرة غير القانونية ، وغير الشرعية، وغير المرخصة، والسرية، كلها تدل على ظاهرة واحدة ازدادت انتشارا فى كافة الدول مهددة بذلك أمنها واستقرارها.

فالهجرة فى اللغة هي مصدر الفعل هاجر، وهى خروج الفرد من أرض وانتقاله الى أرض اخرى الهدف منه الحصول على الامن والرزق([1]).

أما الهجرة غير النظامية فى الاصطلاح: فتعرف بأنها دخول المهاجرين الى دولة بدون تصريحات دخول، أي بطريقة غير قانونية أو غير شرعية([2]).

وعرفتها منظمة الهجرة الدولية بأنها التنقل العابر للحدود أو الإقامة بطريقة مخالفة لقانون الهجرة. وعرفها تقرير الهجرة الدولية لسنة 2015 الصادر عن منظمة الهجرة الدولية، بأنها هي التي يتوخى فيها عنصر الضغط والإجبار بما فى ذلك الخوف من الاضطهاد والخطر على الحياة والرزق بفعل البشر والطبيعة([3]).

وعرفت منظمة الأمم المتحدة الهجرة غير النظامية بأنها دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى دولة أخرى عن طريق البر أو البحر أو الجو، ولايحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة، كما تعنى عدم احترام المتطلبات الضرورية لعبور حدود الدولة([4]).

---

[1] - باشا، صلاح الدين عمر، المدخل الى دراسة الجغرافيا البشرية، المطبعة الجديدة،دمشق،1965، ص203

[2] - عثمان حسن نور، ياسر عوض مبارك، الهجرة غير النظامية والجريمة، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض،2008،ص17

[3] - عواشرية، رقية سليمان، نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير النظامية، الجزائر نموذجا، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر،2016، ص143

[4]- خمو، محمد حسن ومن معه، الهجرة غير النظامية وأليات المكافحة الدولية، المجلة الاكاديمية ،جامعة نوروز، المجلد8، العدد2،2019، ص199

وعرفت أيضا بأنها تشمل الاشخاص الذين يدخلون دولة ليس بلدهم على خلاف ما تتطلبه القوانين الداخلية لتلك الدولة.

وعرفها مكتب العمل الدولي المهاجر غير الشرعي هو(كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل دون التراخيص القانونية اللازمة لذلك يعتبر مهاجر غير شرعي أو سرى أو بدون وثائق أو فى وضعيه غير قانونية)([1]).

وعرفت الدول المصدرة للمهاجرين الهجرة غير النظامية بأنها هي خروج المواطن من إقليم دولة من غير المنافذ المشروعة المخصصة لذلك، أو من منفذ مشروع باستخدام وثائق مزورة، حيث ينصب اهتمام تلك الدول على طريق خروج اولئك المهاجرين.

أما بالنسبة للدول المستقبلة للمهاجرين فقد عرفت الهجرة غير النظامية بأنها وصول المهاجر إلى حدودها بأي طريق مشروع أو غير مشروع باستخدام وثائق سفر مزورة، أو الوصول إلى أراضي الدولة لمدة مؤقته بموافقتها ثم رفض المغادرة بعد انتهاء الإقامة المشروعة([2])[8].

وعرفها بعض فقهاء القانون الدولي بانها مغادرة الفرد نهائيا اقليم دولته إلى اقليم دولة أخرى([3]).

وعرف المشرع الليبي المهاجر غير القانوني أو غير الشرعي بقوله(يعد مهاجراً غير شرعي كل من دخل الأراضي الليبية أو اقام بها دون اذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الإستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى)، وقد تناولت الفقرة الرابعة من المادة الأولى عن جريمة إدخال المهاجرين غير الشرعيين إلى البلاد، أو إخراجهم منها، أو نقلهم، أو تسهيل نقلهم، أو ايوائهم، أو اخفائهم، أو اخفاء أي معلومات عنهم([4]).

ومما سبق يتضح أن الهجرة غير النظامية هي خروج شخص من دولته ودخوله إلى دوله اخرى عبر أحد منافذها بشكل غير قانونى أو بإثباتات مزورة .

التمييز بين الهجرة غير النظامية وبعض المفاهيم المشابهة لها:

1-الهجرة الانتقائية: وبقصد بها جذب الأيدي العاملة الماهرة والعقول والتخصصات الدقيقة والشخصيات المتميزة، كما فعلت دول الاتحاد الأوروبي فى استقطاب وجذب المتميزين من

[1] - خلفاوى نسرين، دور منظمة العمل الدولية في حماية حقوق العمال المهاجرين، رسالة ماجستير كلية القانون، جامعة طاهر سعيدة،2008، ص5

[2] - المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، الندوة العلمية حول الهجرة غير النظامية،2011، بيروت، لبنان، ص7

[3] - أبوزيد، محمد أحمد محمد، الهجرة غير النظامية وأثرها على الامن الليبي، مرجع سابق ، ص15

[4] - القانون رقم 19 لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير النظامية في ليبيا.

البحاث، وهذا بدوره يؤدى الى أن تفقد تلك الدول خبرات من مواطنيها ويصبحون خبرات لدى الدول المستقطبة لهم أو ما يسمى بهجرة العقول([1]).

وتجدر الإشارة إلى أن ذلك ما يحدث فى ليبيا من هجرة العقول الى الدول الاوروبية وذلك راجع للاهتمام وتقديم كل التسهيلات لهم وهذا ما جعل اغلب العقول الليبية تسعى إلى الذهاب إلى الدول الاوروبية نظرا لظروف ليبيا الراهنة.

2- الاتجار بالبشر: تعتبر التجارة بالبشر ثالث اكبر تجارة فى العالم بعد تجارة السلاح والمخدرات، وتعتبر تجارة عابرة للحدود وجريمة ذات تنظيم على مستوى دولي، تقوم هذه التجارة على عصابات محترفة تسعى الى الربح المادي مستغلة الظروف الاقتصادية والسياسية، وقد بينت المادة الثالثة الفقرة (أ) من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والاطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000، وغالبا ما يكون ضحايا الاتجار بالبشر هم النساء والاطفال الساعيين للهروب من الفقر([2])[12].

ومن خلال ذلك يتضح الفارق بين الاتجار والتهريب فالأول يهدف إلى استغلال فى عدة مواطن مثل تجارة الأعضاء، أما الثاني، فالهدف منه مالي ينتهى بوصول المهاجر الى وجهته أو موته فى الطريق.

3-اللجوء: ويقصد به الشخص الذى يغادر وطنه خشية على حياته، بسبب جنسه أو لونه أو معتقده أو آرائه السياسية، ووفق احصائية للمنظمة الدولية للهجرة لسنة2015 فقدرت عدد اللاجئين ب65 مليون شخص حول العالم([3]).

[1] - بن رضا سالم بن، الهجرة غير النظامية واليات محاربتها، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 11 ، ص44

[2] - حمدي شعبان، الهجرة غير النظامية(الضرورة والحاجة)استاذ بأكاديمية الشرطة بجمهورية مصر ، مركز الاعلام الامنى، ص6

[3] - حمود، ساره، الهجرة الافريقية عبر ليبيا الى اوروبا وتكلفتها الانسانية، الجامعة الامريكية، القاهرة، برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية،2006، ص13

المطلب الثاني

دوافع الهجرة غير النظامية واثارها

أولاً: دوافع الهجرة غير النظامية:

هناك عدة أسباب تدفع المهاجرين إلى اللجوء إلى ظاهرة الهجرة غير النظامية، فمنها أسباب إقتصادية وأسباب إجتماعية وأسباب سياسية وخاصة النزاعات المسلحة وعدم الإستقرار الأمني، مما يجعل المهاجرين يسعون إلى الظاهرة محل الدراسة للهروب من الأوضاع السيئة التي يعيشونها وذلك من خلال الأتى:

1- الدافع الاقتصادي: وهى أهم الأسباب التي تجعل المهاجرين يقومون بالهجرة وتحمل تبعاتها، مما تعانيه أوطانهم من البطالة وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور وتدنى مستوى المعيشة فى بلدانهم([1]).

فاذا ما نظرنا إلى هجرة الشباب الليبي اليوم نتيجة لعدة أسباب منها عدم توفر السيولة وقلة فرص العمل للمؤهلات العلمية مما أدى إلى انتشار البطالة بين الخريجين وانخفاض مستوى الأجور إلى مستوى متدنى، وحتى المهاجرين الذين اتخذوا ليبيا دولة عبور الى أوروبا نجدهم يعانون من ظروف اقتصادية سيئة جداً فى بلدانهم.

ومن أثارها أيضاً تحمل الدولة الليبية مصاريف اضافية تتمثل فى الايواء والطعام وعلاج المهاجرين ومصاريف ترحيلهم، وكل هذه الاعباء المالية تؤثر سلبا على الاقتصاد الليبي، وتؤثر كذلك فى انتشار العمالة العشوائية التي تعمل بأقل الأجور، والتي بدورها تؤثر سلبا على العمالة الوطنية وتؤدى إلى ارتفاع البطالة.

وهذا ما بينه تقرير مصفوفة تتبع النزوح والرصد (تدفق الهجرة إلى ليبيا) لسنة 2016 مكتب طرابلس بينت دوافع اختيار بلد المقصد من الاستطلاع الذى قامت به، والذى بين ان الدافع الاقتصادي هو الاوفر حظا فى الهجرة غير النظامية([2]).

2- الدافع السياسي: تشكل الحروب والصراعات أحد أسباب الهجرة غير النظامية لأنها تفقد الشعوب الأمن والأمان، وتؤدى الى زيادة الفقر، وقد عانت العديد من الدول العربية ويلات

[1] - سعيد، محمد صباح، جريمة تهريب المهاجرين، دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، مصر،2003،ص35

[2] - مصفوفة تتبع النزوح رصد وتدفق الهجرة، ليبيا،2016 ، مكتب طرابلس، ص38

الحروب منها السودان والعراق ولبنان واليمن وسوريا وليبيا([1])، فالدول التي تكون فيها الحروب والصراعات ترتفع فيها معدلات الجريمة، ويقوم المهاجرون غير الشرعيون بالمتاجرة بالممنوعات كالمخدرات والأسلحة والتهريب والخطف والدخول فى شبكات التهريب، وتدفق الأسلحة بشكل كبير مما يؤدى الى زعزعة الأمن، وما يزيد الأمر خطورة هو عدم معرفة مرتكبي الجرائم لانهم بدون أوراق ثبوتيه وعدم تسجيلهم عند الدخول من منافذ الدولة.

ومما سبق يتضح أن عدم الاستقرار الأمني وانتهاك الحريات والمساس بالحقوق، كلها عوامل تؤدى الى زيادة معدل الهجرة بكل الطرق والوسائل، ومثال ذلك فى العراق حيث أشارت منظمة الهجرة الدولية إلى أن عدد المهاجرين غير الشرعيين من العراق بلغ حوالى(366.6) الف نسمة بسبب الحروب الدائرة فيها([2]).

ونتصور أن ما يحدث فى ليبيا اليوم ونتيجة لتردى الأوضاع الأمنية وعدم الإستقرار وانتشار الجريمة وانتهاك الحريات عوامل أدت إلى هجرة الشباب الليبي بل وحتى العائلات إلى أوروبا للطموح فى عيش أفضل.

3- الدافع الاجتماعي: هناك عدة عوامل ساعدت فى الهجرة الى ليبيا سواء العيش فيها أو اتخاذها دولة عبور، ومنها الفقر والبطالة التي تعانى منها الكثير من الدول الأفريقية وصعوبة المعيشة فيها، إلا أن ذلك كان فى الماضي القريب بل اليوم تكاد ليبيا لا تختلف عن تلك الدول([3]).

ونكاد نجزم بأن معظم الليبيين وخاصة الشباب يتطلعون إلى الهجرة نظراً لسوء الأوضاع وبالذات المعيشية لعدم حصولهم على وظائف.

ثانياً: أثار الهجرة غير النظامية:

لظاهرة الهجرة غير النظامية اثار متعددة، على كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الامنية، حيث انها تعتبر محفز لظهور الجريمة بكل اشكالها، وتفشى الاوبئة، وبتالي تكون الاثار التي تخلّفها كتالي:

---

[1] - المبروك، جمال على، ليبيا والهجرة غير النظامية، بحث منشور فى مجلة شؤون ليبية، العدد الأول، يوليو2016، ص72

[2] - راضي، مصطفى محمد، الهجرة غير النظامية للعراقيين، الاسباب والحلول، دائرة البحوث مجلس النواب العراقى،2018، ص6

[3] - ابوخشيم، مصباح عباد واخرون، اسباب ظاهرة الهجرة غير النظامية عبر ليبيا الى اوروبا،(المقترحات والحلول)، المجلة الدولية للبحوث الاسلامية والانسانية المتقدمة، المجلد4، العدد7،جامعة العلوم الاسلامية ماليزيا، ص33

1-الآثار الإقتصادية: لقد ساعدت حالة عدم الاستقرار التي تمر بها ليبيا إلى تراجع فى المجال الاقتصادي؛ بسبب الحروب الداخلية؛ مما جعل المهاجرون يستغلون هذا التوقيت للدخول الى ليبيا، والبحث عن فرص عمل، وساعد فى ذلك ضعف الأجهزة الأمنية والرقابية على الحدود والمنافذ، وهذا بدوره أدى إلى انتشار البطالة وازدياد العمالة الوافدة والإجرام، وازدياد جرائم غسيل الأموال([1]).

2-الآثار الصحية: نتيجة ضعف المنظومة الامنية فقد تزايدت الهجرة غير النظامية إلى انتشار الأمراض المعدية، وذلك ناتج لعدم إجراء المهاجرين غير الشرعيين إلى أي فحوصات طبية اثناء دخولهم الى ليبيا، فالمهاجرين يعملون فى أماكن فيها اختلاط بالناس على سبيل المثال المخابز؛ ولا يحملون أي شهائد صحية بخلوهم من الامراض مما يؤدى الى انتشارها بين المواطنين لعدم وجود أي رقابة عليهم، وفى ظل جائحة كورونا أصبح الأمر خطير لاحتمال إصابتهم به، مما قد يودى إلى انتشاره داخل المجتمع الذى يعانى من تردى الأوضاع الصحية([2]).

3-الآثار الاجتماعية: أصبح ارتفاع معدلات الجريمة أحد المشاكل التي يعاني منها المجتمع الليبي، فكثير من المهاجرين لديهم سوابق اجرامية مما ينطبق عليهم وصف المجرمين مما أثر سلبا على المجتمع وذلك بانتشار معدلات الجريمة وتجارة المخدرات الاسلحة([3]).

المبحث الثاني

وسائل مواجهة الهجرة غير النظامية

لقد أصبحت الهجرة غير النظامية من أشد القضايا التي تؤرق المجتمع الدولي بأكمله، الامر الذى ادى الى محاولة التصدي لها من خلال الجهود الدولية والاقليمية عن طريق العديد من الاتفاقيات على المستويين الدولي والإقليمي.

---

[1] - الحوات على ، الهجرة غير النظامية الى اوروبا عبر بلدان المغرب العربي، اتحاد المغرب العربي، الجامعة المغربية، طرابلس، ليبيا، الطبعة الاولى، 2007م ، ص137

[2] - البوسيفى، حميدة على، الهجرة غير النظامية في ليبيا(الاشكاليات – الاثار – الخيارات)، كتاب المؤتمر الدولى للهجرة، الموسوم الهجرة كأزمة عالمية،ج1، ط1،المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا، 2020، ص115

[3] - بحرى، دلال ، ابعاد ظاهرة الهجرة غير النظامية، بحث مقدم للملتقى العربي بن مهيدي، الجزائر، 2019، ص24

المطلب الاول

الوسائل الدولية

تعد الهجرة غير النظامية ظاهرة عالمية، حيث من الصعب على دولة بمفردها القضاء عليها، وانم لابد من تكاثف الجهود الدولية لمكافحتها والحد منها سواء بالتعاون بين الدول أومن خلال المنظمات الدولية أو الاقليمية.

أولاً: دور الأمم المتحدة فى مواجهة الهجرة غير النظامية:

فى إطار تكاثف الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير النظامية قامت الامم المتحدة بإبرام عدة اتفاقيات دولية لمواجهة الهجرة غير النظامية([1])، ومن بين هذه الاتفاقيات :

1- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية: تم اعتمادها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم25 فى الدورة 55 فى لسنة2000، والغرض من الاتفاقية كما ورد فى المادة الأولى منها هو تعزيز التعاون لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها بمزيد من الفاعلية([2]).

2- بروتوكول مكافحة المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لقمع الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتشير أحكام البروتوكول فى المادة الثانية أهداف هذا البروتوكول وتضمن مواد أخرى من أهمها تهريب المهاجرين على طريق البر والبحر والجو، وتدابير مكافحتها، والتدابير الحدودية والتدريب والتعاون التقني، وما يتميز به البروتوكول هو تركيزه على الجانب الإنساني أي على حماية حقوق المهاجرين غير الشرعيين، وقد وقّعت ليبيا على البروتوكول فى سنة2001 وتم التصديق عليه سنة2004([3]).

3- برتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال، وقعت عليه ليبيا سنة2001، وصادقت عليه سنة2004.

---

[1] - الضاوي، زينب محمد جميل، الهجرة واللجوء في القانون الدولي، كتاب مؤتمر إشكاليات الهجرة واللجوء في الوطن العربي، مركز جيل للبحث العلمي، سلسلة كتاب المؤتمرات، لبنان،2020، ص15

[2] - التميمى، محمد رضا، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون،العدد 4،2011، ص267

[3] - الدرهوبى، محمد شعبان، الهجرة غبر الشرعية ومخاطرها على ليبيا فى ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، دار الكتاب الوطنية، بنغازي، الطبعة الاولى،2016- ص37-42

4- اللجنة العالمية للهجرة الدولية: هي لجنة خاصة مؤقتة كونها السكرتير العام للأمم المتحدة بهدف جمع المناقشات المبعثرة حول الهجرة واقتراح سياسات، وقد اصدرت اللجنة تقريرها فى سنة2005 والذى تضمن تحليل واستنتاجات اللجنة والذى بين أن الهجرة لابد وأن تكون على رؤى وسياسات مشتركة([1]).

ثانياً: جهود المنظمات الدولية المتخصصة بمسائل الهجرة غير النظامية ومنها:

1- منظمة العمل الدولية: حيث كان اعتمادها على وثيقة بشان العمال المهاجرين وهي الاتفاقية الأولى المتعلقة بالهجرة من اجل العمالة سنة 1949، والثانية اتفاقية العمال المهاجرين سنة 1975، وهى تعد اول اتفاقية دولية تهتم بمشاكل الهجرة غير النظامية، وقد عالجت هذه المسألة فى المادة الثالثة عشر([2])

2- منظمة الهجرة الدولية: باعتبارها من المنظمات المتخصصة فى مسألة الهجرة غير النظامية بذلت دور مهم فى مكافحة الظاهرة، حيث تعمل المنظمة مع الدول والمؤسسات غير الحكومية من أجل فهم قضايا ها وتشجيع التنمية الإقتصادية والإجتماعية([3])، وبحسب تقرير المنظمة سنة 2020 فإن عدد المهاجرين الدوليين سنة 2000 بلغ 152 مليون وزاد فى سنة 2020 الى 272 مليون مهاجر، إن عدد الدول الأعضاء فى المنظمة الدولية للهجرة سنة2000 هو 76 دولة وفى سنة 2020 هو 173 دولة، وأن عدد المكاتب الميدانية للمنظمة سنة 2000 هو 120 وفى سنة 2020 أصبح 436، ووصف التقرير زيادة الهجرة بسبب النزاعات المستعصية وحالات العنف السياسي والطائفي([4]).

ثالثاً: دور الاتحاد الأوروبي فى مكافحة الهجرة غير النظامية:

تعتبر أوروبا من أكثر القارات المتأثرة بالهجرة وذلك بحكم سواحلها الواقعة على البحر المتوسط وقام الاتحاد الأوروبي بعدة إجراءات القصد منها السيطرة على هذه الظاهرة ومنها:

1-معاهدة شينقين: أبرمت بين مجموعة من الدول الأوروبية سنة 1985 ودخلت حيز التنفيذ سنة 1995، وقد وضعت الاتفاقية شروط الدخول إلى الدول الموقعة، بداية من تقديم وثائق

[1] - خمو، محمد حسن ومن معه، الهجرة غير النظامية وأليات المكافحة الدولية، مرجع سابق، ص199

[2] - معجم الكافي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،ط1، بيروت، لبنان، 1994، ص1055

[3] - عبو، عبدالله على، الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الامارات المتحدة،العدد65- 2016، ص120

[4] - تقرير منظمة الهجرة الدولية، عن الهجرة في العالم لسنة 2020، ص19-35

إثبات قانونية ، وغياب التهديد على النظام العام، وحثت الإتفاقية على تقريب سياسات منح التأشيرات([1]).

2-ميثاق الهجرة الأوروبي لسنة 2008: تقدمت به فرنسا سنة 2008 و الهدف منه وضع سياسة فاعلة فى التعامل مع التحديات التي تفرضها الهجرة غير النظامية، وتحدث اثنان من بنوده على الهجرة غير النظامية([2]).

رابعاً: التعاون بين الدول فى مكافحة الهجرة غير النظامية:

أغلب الدول المعنية بالهجرة غير النظامية سارعت الى التنسيق فيما بينها، لم يأتي الا فى ظروف معينة استدعت ضرورة مساعدة كل دولة للأخرى من أجل تنسيق الجهود لمكافحة هذه الهجرة غير النظامية، ونتيجة للتزايد المستمر للهجرة غير الشرعية فى ظل النشاط الكبير لشبكات التهريب، فإن ما يبرر اللجوء إلى تنسيق الجهود هو فشل السياسات الفردية التي حاولت معالجة هذه الظاهرة، ومن جانب أخر الشعور بأن المشكلة واحدة لكل الدول وأهمية التنسيق فى ما بينها، وذلك بعقد الاتفاقيات الثنائية فى ما بين الدول التي تعانى من الهجرة غير النظامية([3])، ومن هذه الاتفاقيات على سبيل المثال لا الحصر، اتفاقية بين إيطاليا وليبيا وقعت سنة 2003، للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين، حيث تضمنت تقديم معدات وتجهيزات مراقبة لمساعدة السلطات الليبية فى الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين([4]).

اتفاقية بين إسبانيا والمغرب: وبموجب هذه الاتفاقية يسمح لعدد3000 عامل من المغرب لمدة تسعة أشهر، ويفضل الملتزمون ممن عملوا فى اسبانيا فى السابق.

---

[1] - الريس، عبدالعزيز ، الاتحاد الاوروبي والتفاعل الدولي، جامعة الشرق الاوسط، فلسطين، 2014، ص125

[2] - الفرخ، جواد، التعاون الثنائي المغربي الأوروبي فى المجال الأمني، مدونة مكتوب،2010، (www.jaoudefarkh.maktoubbong.com)

[3] - الاصغر، أحمد عبدالعزيز، واخرون، مكافحة الهجرة غير النظامية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، د. ط، الرياض، 2010، ص11

[4] - بركان فايزة، أليات تصدى للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة باتنة،الجزائر،2012، ص58

المطلب الثاني

الوسائل الإقليمية

بعد أن أصبحت ليبيا وجهة لكل من يرغب فى الهجرة غير النظامية إلى أوروبا، زاد عدد المهاجرين غير الشرعيين وبلغ عدد الذين وصلوا الى إيطاليا عبر السواحل الليبية خلال سنة 2016 بلغ (168.542) مهاجرا، وهذا ما أفاد به تقرير بعثة الأمم المتحدة فى ليبيا([1])، وذلك دليل وأضح على خطورة الوضع و ضعف الأجهزة الامنية فى مكافحة هذه الظاهرة، ونقسم الوسائل الى الأتى :

أولاً: الوسائل الأمنية: ومن مهامها محاولة القضاء على هذه الظاهرة وتتمثل فى جهاز مكافحة الهجرة غير النظامية الذى يعتبر هو الجهة المخولة بمكافحة هذه الظاهرة وفقا لاختصاصاته بموجب قرار إنشاءه الذى يحمل رقم(386) لسنة 2014 الصادر عن مجلس الوزراء، وقد نصت المادة الثالثة من قرار انشائه على، يتولى الجهاز ممارسة الاختصاصات الآتية:.

1. المشاركة في إعداد وتنفيذ الخطط الأمنية المشتركة بما يكفل حفظ الأمن والنظام العام في البلاد

2. دراسة ووضع الخطط الاستراتيجية التي من شأنها الحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية بدولة ليبيا

3. إعداد وتنفيذ الخطط الأمنية لمكافحة جرائم تهريب الأشخاص والتسلل.

4. ضبط المهاجرين غير الشرعيين بليبيا ووضعهم بمراكز الإيواء ومتابعتهم واستكمال الإجراءات الخاصة بترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

5. توثيق القيودات الخاصة بالمتسللين والمهربين الذين يتم ضبطهم وإعداد قاعدة بيانات بشأنهم.

6. جمع المعلومات والتحري عن قضايا الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة وقضايا تهريب الأشخاص والتسلل وتبويبها وتصنيفها والتنسيق مع الأجهزة الأمنية ذات العلاقة لملاحقة الجناة والمتهمين.

[1] - تقرير بعثة الامم المتحدة للدعم فى ليبيا حول انتهاكات حقوق الانسان ضد المهاجرين فى ليبيا، 2016، ص2

7. إعداد الدراسات والبحوث المتعلقة بأسباب ظاهرة الهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر والحد منها واقتراح تطوير أساليب العمل وإدخال التقنية العلمية الحديثة للحد من هذه الظواهر الإجرامية.

8. حصر وتحديد التمركزات الأمنية ودراسة ما تعانيه من مشاكل وصعوبات ووضع الحلول الكفيلة بمعالجتها.

9. الإشراف المباشر على جميع الفروع والمكاتب ومراكز الإيواء والأقسام والتمركزات التابعة له وتنسيق جهودها وتوجيهها إلى تحقيق الأهداف والواجبات المسندة للجهاز.

10. متابعة الأقسام والتمركزات الصحراوية بشأن تسيير دوريات راكبة لمكافحة الهجرة غير النظامية والتهريب بصفة عامة على امتداد الطوق الثاني.

11. القيام بمباشرة الأعمال الإدارية اليومية للجهاز بكافة مكوناته والتفتيش على التابعين له ومتابعتهم، للتأكد من قيامهم بواجباتهم والتزامهم بما تفرضه القوانين واللوائح والقرارات والنظم المعمول بها.

12. العمل على توفير كافة الوسائل والوسائط الفنية والحديثة التي يحتاجها الجهاز في سبيل تنفيذ مهامه المكلف بها.

13. إعداد خطة سنوية لتدريب العناصر التابعين له والرفع من مستوى الأداء الأمني والوظيفي لديهم في دورات محلية وخارجية.

14. حضور الملتقيات والندوات والاجتماعات المحلية والعربية والدولية المتعلقة بمكافحة ظواهر الهجرة غير النظامية وتهريب الأشخاص وأمن الحدود.

15. التنسيق مع الأجهزة الأمنية الإقليمية ذات العلاقة، والتعاون مع الجهات العربية المناظرة، بما في ذلك المنظمات العربية والدولية من أجل الاستفادة من خبراتهم وإمكانياتهم في مجال التصدي والحد من الظواهر الإجرامية المذكورة.

16. أية مهام أخرى تسند إليه أو يختص بها وفقاً للتشريعات النافذة.

هذا وقد نصت المادة الرابعة من القرار المذكور على أنه يجب على الجهاز عند تنفيذه لاختصاصاته مراعاة النصوص التشريعية والمواثيق المعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان، ومراعاة ما تنص عليه المعاهدات الدولية التي تكون دولة ليبيا طرفاً فيها.

ويلاحظ من خلال ذلك بأنه من اختصاص الجهاز ضبط المهاجرين غير الشرعيين وترحيلهم، فوفقا الى احصائيات الجهاز من للسنوات 2016/2012 بلغ عدد المرحلين حوالى(84396) من جنسيات مختلفة([1])، وبلغ عدد المتهمين بالهجرة غير النظامية من جنسيات مختلفة من2004-2013 بلغ العدد(3009)، وبلغت مراكز الايواء حوالى (22) مركز([2]) ويدل هذا العدد الكبير من مراكز الايواء الى حجم الهجرة غير النظامية باعتبار ليبيا دولة عبور الى اوروبا، ويرى الباحث أن الأرقام بالغة الخطورة حتى فى الظروف العادية خاصة أن بعض المهاجرين يحملون أمراض وفى ظل انتشار جائحة كورونا تكون مراكز الايواء خطرة جدا على انتشار هذا المرض الذى انتشر فى العالم، فقد تصبح مراكز الايواء بؤرة الى انتشار كورونا داخل ليبيا، وكذلك تكلفة علاج وتكلفة معدات الكشف والمسحات الأنفية على كورونا، ولاتوجد مراكز عزل خاصة بالمهاجرين، فبالتالي يكون الامر فى غاية الخطورة.

ثانياً: الوسائل التشريعية: خص المشرع الليبي مواجهة الهجرة غير النظامية والتعامل معها بقانون خاص، حيث أصدر القانون رقم (6) لسنة 1987 بشان تنظيم دخول الاجانب إلى ليبيا وخروجهم منها وتنقلهم داخلها واشترط للدخول حمل الشخص لمستند سفر قانونى وحصوله على تصريحات الدخول او الاقامة، ويجرم القانون البقاء على الأراضي الليبية بشكل غير قانونى، الا ان القانون لم يميز بين المهاجر واللاجئ([3])، وتم تعديل القانون بقانون رقم 2لسنة2004 لتنفيذ منح تأشيرات الدخول، ووضع عقوبة على تهريب المهاجرين فى المادة 19 من القانون 6 لسنة1987 المعدل بقانون رقم 2 لسنة2004.

ثم صدر القانون رقم 19 لسنة 2010 يعتبر أول قانون خاص بالهجرة غير النظامية وأعتبر من أعمال الهجرة غير النظامية نقل المهاجرين أو إيوائهم أو إخفاء معلومات عنهم، وذلك وفقا للمادة الثانية من هذا القانون، وفرض هذا القانون عقوبات على أعمال الهجرة غير النظامية منها الحبس والغرامة فى المواد(4-5-6-7-8-9-10)([4]).

وحاول المشرع الليبي التصدي الى هذه الظاهرة، وذلك بإصدار تشريعات خاصة بها ووضع عقوبات رادعة لها وللأشخاص الذين يمتهنونها، وإنشاء محاكم خاصة بها، مما يعنى استكمال

---

[1] - تقرير مكتب الترحيل بجهاز مكافحة الهجرة غير النظامية، طرابلس،2016/8/7

[2] - التقرير السنوي الاول للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأفراد، مصر ، 2008 ، ص2

[3] - امهيدى محمد امهيدى، مقال منشور فى مركز مدافع لحقوق الانسان، بعنوان التشريع الليبي وحدود الانظمة القضائية لمكافحة الهجرة غير النظامية (http://daamdth.org)

[4] - قانون رقم 19 لسنة 2010 بشان مكافحة الهجرة غير النظامية في ليبيا

الإجراءات التشريعية والقضائية لمواجهتها تكون التشريعات موجودة إلا أن ضعف الدولة ووضعها الأمني الغير مستقر ساعد فى عدم السيطرة على الهجرة غير النظامية، ومتتبع احصائيات المهاجرين بحسب احصائيات منظمة الهجرة العالمية يلاحظ ارتفاعها كل سنه رغم ان الدول الاوروبية جهزت العديد من امكانياتها ودول العبور كذلك ومن هنا نلاحظ ان الدول الاوروبية لا تسعى بشكل واضح الى محاربة الهجرة الغير شرعية وانماء تنفى المهاجرين أي فى الظاهر تحارب الهجرة غير النظامية وفى الباطن بالعكس .

ثالثاً: كورونا والمهاجرين غير النظاميين والواقع الليبي:

من حق المواطن أن توفر له الدولة الأمن الصحي والرعاية الصحية، ففي أغلب الدول النامية تكون نسبة الوفيات كبيرة نتيجة لعدم تقديم الخدمات الصحية بالشكل المطلوب([1])، وفى ظل انتشار جائحة كورونا، فالجائحة تعنى انتشار المرض بين كل الدول أو أغلبها وسرعة الانتشار، وما تم ملاحظته من عدم اهتمام منظمة الصحة العالمية بالجائحة فى بدايتها ولكن عندما انتشر المرض فى أكثر من دولة تم تصنيفه كجائحة لأنه أصبح يهدد كل الدول([2]).

إن ظهور جائحة كورونا على مستوى العالم اليوم، أدت الى تدهور أوضاع المهاجرين غير الشرعيين، حيث أن كل الدول فرضت قيود على الرحلات الجوية الدولية وقيود على المنافذ البرية والبحرية، وأغلب الدول الافريقية من ضمنها، وكذلك تعليق المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الامم المتحدة للاجئين برنامج إعادة توطين المهاجرين، حيث قامت بتفعيل برنامج لمساعدة الحضرية بهدف توفير مواد تنظيف ومبالغ مالية حتى يستطيع المهاجرين استئجار منازل، والقيام بحملات توعوية بمخاطر فيروس كورونا وتوعيتهم بطرق الوقاية من خلال مؤسسات المجتمع المدني، وما زارد الأمر سواء عدم وجود مراكز عزل خاصة بهم لو ظهرت حالات اشتباه، و تكلفة اجراءات الفحوصات على الدولة الليبية كل ذلك هو ثقل على الاقتصاد الليبي الذى هو متردى حيث انها لم تستطع توفير ذلك لمواطنيها بالشكل المطلوب، واذا تم الإفراج عن المهاجرين داخل البلاد قبل التأكد من خلوهم من الفيروس سوف يودى ذلك الى انتشاره بين المواطنين، ومع فرض التجوال داخل الدولة الليبية فالعمالة الاجنبية يصل بها الامر أن لا تجد ما تقتات عليه لولا مساعدات مؤسسات المجتمع المدني والخيرين، كذلك له تأثير على المجتمع الليبي فى انتشار الجريمة والأمراض وتجارة التهريب من مخدرات ومسكرات ومحاولة الحصول على مال بأي شكل غير قانونى فى ظل ضعف السلطات الأمنية، وبالتالي يجب إدارة

[1] - العمارات، محمد فارس، الامن الإنساني فى ظل العولمة، دار الخليج للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2020، ص41

[2] - حلوق، هشام، مستقبل الامن الدولي بعد كورونا، المركز العربي الديمقراطي، المانيا، الطبعة الاولى،2020، ص127

هذه الجائحة وفق خطط مدروسة وعدم الاستهانة بها حتى لا تكون نتائجها كارثية على المهاجرين والمواطنين، والعمل على التوعية بمخاطرها.

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع البحث يتضح أن مشكلة الهجرة غير النظامية أصبحت مشكلة تعانى منها جميع الدول وبتالي، فإنها أصبحت تتزايد في ظل الظروف الراهنة وخاصة في الدول التي تعانى من عدم الاستقرار السياسي، وأصبحت تمثل خطر على جميع الدول وخاصة في ظل تفشى الاوبئة والجوائح، وفى ما يلي نذكر أهم ما تم التوصل اليه من خلال دراسة موضوع البحث الى النتائج والتوصيات الاتي ذكرها:

أولاً: النتائج:

1- تعتبر ليبيا منطقة عبور للمهاجرين وهذا بدوره له تأثير على ليبيا من كافة الجوانب وبتالي يجب أن تدار ازمة الهجرة غير النظامية وفق خطط مدروسة وليس بعشوائية

2- ضعف التنمية البشرية والاقتصادية فى افريقيا وليبيا وهذا بدوره يؤدى الى زيادة المهاجرين وضعف الاجهزة الامنية

3- اعتبر المشرع الليبي المهاجر غير الشرعي مجرما سعيا من المشرع لردع المهاجرين

4- اجراءات الدول الاوروبية تشجع على الهجرة الانتقائية للعقول والكفاءات لحاجتها اليهم

5- فى ظل انتشار جائحة كورونا زاد خطر الهجرة غير النظامية وانتشار الفايروس بين المهاجرين يشكل تهديد خطير على حياة المواطنين وعدم الاستهانة بالجائحة وسلامة التدخل فى احتوائها والتوعية بخطر كورونا بين المهاجرين والمواطنين وايضاح مخاطرها على الجميع

ثانياً: التوصيات:

1- الاهتمام بالتنمية البشرية والاقتصادية واعتماد استراتيجية وقائية تحول دون ميول الشباب للهجرة

2- وضع سياسة امنية وتشريعية وعلاجية للحد من تفاقم الهجرة غير النظامية وفق خطط مدروسة و الاهتمام بالعقول والكفاءات.

3- بمساعدة الدول الأوروبية للدول المصدرة للمهاجرين بالقيام بمشاريع تنموية واقتصادية للحد من الهجرة غير النظامية اليها

4- وضع خطط مدروسة للتصدي للجائحة واجراء فحوصات للمهاجرين فى مراكز الايواء على جائحة كورونا والتوعية بمخاطرها والاهتمام بمراكز الايواء بتوفير الدعم اللازم لهم من اكل وعلاج ومواد تنظيف

5- تقوية الاجهزة الامنية المسؤولة عن تامين الحدود للسيطرة على تدفق المهاجرين

المراجع:

1. الأصغر، أحمد عبد العزيز، واخرون، مكافحة الهجرة غير النظامية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، د. ط، الرياض، 2010م.
2. امهيدى محمد امهيدى، مقال منشور في مركز مدافع لحقوق الانسان، بعنوان التشريع الليبي وحدود الانظمة القضائية لمكافحة الهجرة غير النظامية
3. باشا، صلاح الدين عمر، المدخل إلى دراسة الجغرافيا البشرية، دار المطبعة الجديدة، دمشق،1965.
4. باشا، محمد خليل ، معجم الكافي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، بيروت ، 1994م.
5. بحرى، دلال ، أبعاد ظاهرة الهجرة غير النظامية، بحث مقدم للملتقى العربي الرابع حول الهجرة غير الشرعية نظمته جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، ابريل، 2019م.
6. بركان، فايزة ، أليات تصدى للهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة باتنة، الجزائر ،2012م.
7. بن رضا سالم، الهجرة غير النظامية واليات محاربتها، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة البليدة، الجزائر،العدد11.
8. البوسيفي، حميدة على، الهجرة غير النظامية في ليبيا (الاشكاليات – الاثار– الخيارات)، كتاب المؤتمر الدولي للهجرة، الموسوم الهجرة كأزمة عالمية،ج1، ط1، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا، 2020م.
9. التميمى، محمد رضا، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، الجزائر،العدد4 يناير،م.2011
10. حلوق، هشام، مستقبل الامن الدولي بعد كورونا، المركز العربي الديمقراطي، المانيا، الطبعة الاولى،2020م
11. حمدي شعبان، الهجرة غير النظامية(الضرورة والحاجة)استاذ بأكاديمية الشرطة بجمهورية مصر، منشورات مركز الاعلام الأمني.
12. حمود، ساره، الهجرة الافريقية عبر ليبيا إلى اوروبا وتكلفتها الانسانية، الجامعة الامريكية، القاهرة، برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية،2006م.
13. الحوات، على ، الهجرة غير النظامية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، اتحاد المغرب العربي، الجامعة المغربية، طرابلس، ليبيا، الطبعة الاولى، 2007م.
14. أبوخشيم، مصباح عباد وآخرون، اسباب ظاهرة الهجرة غير النظامية عبر ليبيا إلى أوروبا، (المقترحات والحلول)، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد4، العدد7، جامعة العلوم الإسلامية ماليزيا، 2014م.

15. خلفاوى نسرين، دور منظمة العمل الدولية في حماية حقوق العمال المهاجرين، رسالة ماجستير كلية القانون، جامعة طاهر سعيدة، الجزائر،2008.
16. خمو، محمد حسن ومن معه، الهجرة غير النظامية وأليات المكافحة الدولية، المجلة الاكاديمية، لجامعة نوروز، العراق، المجلد8، العدد2019،2
17. الدرهوبى، محمد شعبان، الهجرة غبر الشرعية ومخاطرها على ليبيا في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، دار الكتاب الوطنية، بنغازي، الطبعة الاولى،2016م.
18. راضي، مصطفي محمد، الهجرة غير النظامية للعراقيين، الاسباب والحلول، دائرة البحوث مجلس النواب العراقي، العراق ، 2018م.
19. الريس، عبد العزيز، الاتحاد الاوروبي والتفاعل الدولي، جامعة الشرق الاوسط، بدون دار نشر، فلسطين، 2014م.
20. أبوزيد، محمد امحمد، الهجرة غير النظامية وأثرها على الامن القومي الليبي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،2019.
21. سعيد، محمد صباح، جريمة تهريب المهاجرين، دراسة مقارنة، دار الكتب القانونية، مصر،2003م.
22. الضاوي، زينب محمد جميل، الهجرة واللجوء في القانون الدولي، كتاب مؤتمر إشكاليات الهجرة واللجوء في الوطن العربي، مركز جيل للبحث العلمي، سلسلة كتاب المؤتمرات، لبنان،2020م.
23. عبو، عبدالله على، الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير المشروعة، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات المتحدة،العدد65، 2016م.
24. عثمان حسن نور، ياسر عوض مبارك، الهجرة غير النظامية والجريمة، جامعة نايف للعلوم الامنية، بدون دار نشر، الرياض،2008.
25. العمارات، محمد فارس، الأمن الإنساني في ظل العولمة، دار الخليج للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2020م
26. عواشرية، رقية سليمان، نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير النظامية، الجزائر نموذجا، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر،2016.
27. فرخ، جواد، التعاون الثنائي المغربي الأوروبي في المجال الأمني، مدونة مكتوب،2010 م.
28. المبروك، جمال على، ليبيا والهجرة غير النظامية، بحث منشور في مجلة شؤون ليبية، العدد الأول، ليبيا، يوليو2016.
29. محمد عربي، الهجرة غير النظامية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، الجزائر، 2014

30. تقرير بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا حول انتهاكات حقوق الانسان ضد المهاجرين في ليبيا، 13 ديسمبر 2016م. مصفوفة تتبع النزوح رصد وتدفق الهجرة، ليبيا،2016، المنظمة الدولية للهجرة ليبيا، مكتب ليبيا، طرابلس.

31. التقرير السنوي الاول للجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأفراد، مصر ،2008م.

32. تقرير مكتب الترحيل بجهاز مكافحة الهجرة غير النظامية، طرابلس،2016م.

33. تقرير منظمة الهجرة الدولية عن الهجرة في العالم لسنة 2020م، منشورات المنظمة الدولية للهجرة .

34. القانون رقم 19 لسنة 2010 بشأن مكافحة الهجرة غير النظامية في ليبيا

35. الندوة العلمية حول الهجرة غير النظامية، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، 2011، بيروت، لبنان.